

# الحلول المقترحة للمشكلة الإسكانية قبل انطلاق مؤتمر الإسكان الأول المقرر في الكويت غدًا

## مواطنون لـ «الأنباء»: نطالب السلطتين بحلول جذرية للمشكلة الإسكانية وتجربة السكن العمودي فاشلة ومجمع الصواب خير دليل

الشاسعة الخالية بالدولة، لافتا الى ان الكويت لديها وفرة مالية وباستطاعة الدولة بناء أكثر من محطة جديدة وسيل أخرى توفر الكهرباء كإعادة تسعيرة الكهرباء على الشركات والمجمعات والمصانع وكل ما يخص الاستثمار وأخراج مصافي النفط عن محطات كهرباء الدولة الرئيسية وبناء محطة من قبل وزارة النفط خاصة لها ومستقلة عن الدولة.

وذكر أحمد القحيسان ان له معاناة مع انتظار السكن الحكومي لأسرته علما بأنه مسجل في قبود الانتظار منذ عام 1997 ويسكن حاليا في إيجار شقة وسط عمارة، الأمر الذي سبب له مع أسرته وأولاده المزيد من المعاناة نتيجة تسلك الإيجارات وإفراها النفسية التي خلفتها على أولادي مع أننا نعيش على أرض الكويت الطبية والكرامة المعطاة التي وصلت خيراتها الى أقصى دول العالم، حتى وصل الأمر الى ان ابنائي يوميا يتسائلون ويقولون لي «متي يطع لنا بيت»، مبينا ان السؤال يكبر معهم والشقة تضيق عليهم، املا ان يحقق المؤتمر الإسكاني تطاعات المواطنين بحل القضية الإسكانية وإيجاد الحلول السريعة لها، بدوره استبعد مشاري السرحان إيجاد أي حلول إسكانية في المؤتمر الإسكاني، مؤكدا ان المشاكل ستستمر الى فترات طويلة دون إيجاد أي حلول، مستغنيا إقامة هذا المؤتمر بعد ان تفاقمت المشكلة التي طال انتظارها دون ان تحل، لافتا الى ان هناك مساحات من الأراضي الفضاء لم تستغل وهي ممكن الحل للمشكلة الإسكانية.

من جانبه قال المواطن خالد الشهران ان كثيرا من المواطنين ينتظرون نتائج المؤتمر لإيجاد حلول للمشكلة الإسكانية التي أصبحت قضية كل بيت اليوم، مؤكدا ان الأبحاث للشقق والبيوت تضاعفت أسعارها.

تمتينا ان يلقى المؤتمر الإسكاني النجاح ويحقق طموح وتطلعات المواطنين لإيجاد حل للقضية الإسكانية وهذا لا يتحقق الا بتضافر جهود جميع الجهات ذات الاختصاص سواء المجلس او الحكومة او القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الإسكانية.



مخطط مدينة صباح الأحمد وبيدو القطاع A جاهزا للتسليم



نموذج هـ 2 بين تصميم احد البيوت الحكومية، المنازل الحكومية، في مدينة صباح الأحمد السكنية



جانب من تحديد مواقع البيوت على الشاشة الإلكترونية



أحمد القحيسان



بائل المطيري



جاسم الشطي



عبدالله السائر



مشعل المطيري

**المطيري: لا توجد ضرورة لطرح حل السكن العمودي بوجود المساحات الشاسعة الخالية**

**السرحان: المؤتمر لن يقدم أي حلول إسكانية والمشاكل ستستمر إلى فترات طويلة**

**الشهران: نأمل أن يحقق المؤتمر طموح وتطلعات المواطنين**

للمستري، رافضا فكرة التوزيع من خلال المؤتمر للسكن العمودي كحل اساسي لازمة السكن لأن الحل ليس منطقي بوجود 90% من أراضي الدولة فضاء، مع العلم ان الرعاية السكنية لديها أراضي تكفي لـ 160 ألف وحدة سكنية.

تمتينا ان لا يتم التعذر بوجود أزمة كهرباء حيث ان الدولة لديها وفرة فنية تحلها تستطيع بسهولة ان تنتج كهرباء اضافية او ان تخفف دعم الكهرباء للمصانع والشركات الخاصة حيث ان ذلك سيؤدي الى ترشيد استهلاكهم والفائض الكهربائي نستطيع توجيهه لسكن المواطنين الذين هم اولي به واكثر حاجة اليه.

المطيري انما نأمل من مؤتمر الكويت الإسكاني ان يحقق نتائج مبرورة لحل المشكلة الإسكانية خاصة انه تحت رعاية صاحب السمو الأمير، ونأمل كذلك ان يخرج المؤتمر ليس بمسكنات ولكن بتوصيات تحقق طموح المواطنين، رافضا فكرة البناء العمودي الذي لم يتعود عليها الشعب الكويتي ولا توجد ضرورة ل طرحها بوجود المساحات

والمساحات الاخرى كلها مشتركة، مؤكدا فشل تجربة السكن العمودي في الكويت ومثال على ذلك مجمع الصواب.

بدوره أكد المواطن جاسم الشطي ان هناك 109 آلاف عائلة تتضرر يوميا من أزمة السكن وبفارق الصبر تنتظر حلا لهذه الأزمة التي نستغريها في ظل الوفرة المالية والأراضي الشاسعة في بلدنا غير المستغلة. وأشار الى ان المؤتمر الإسكاني المزمع إقامته بعد بارقة أمل حيث سيشترك فيها جميع الأطراف ذات الصلة من الحكومة والبرلمان والقطاع الخاص وما يزيد زحما وقوة هو ان المؤتمر سيكون برعاية سامية من صاحب السمو الامير، متمنيا شخصيا ان يلقى المؤتمر الإسكاني بنتيجة تسهل على العوائل فرصة تملك الأرض في وطنهم وان يكون سعر الأرض معقولاً او يمكن الحصول عليها بوقت انتظار قصير، متمنيا مساهمة القطاع الخاص في حل القضية الإسكانية، مشيرا الى انه يستطيع تجهيز 15 الف قطعة أرض سنويا مع البنية التحتية، مع شرط ضمان سعر معقول

في البداية قال مشعل المطيري من حملة «ناظر بيت»: ان الحملة سعت وعملت لمدة سنتين لإقرار الجدول الزمني للمشاريع الإسكانية والذي تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء وعرض على مجلس الأمة في ديسمبر الماضي، مشيرا الى ان الحملة تتوقع ان يكون الجدول الزمني المذكور بتوزيع 36 وحدة سكنية في غرب عبدالله المبارك ومدينة المطالع ومناطق أخرى كافي لحل الأزمة الإسكانية، الامر الذي من شأنه ان يساعد في توفير الاستقرار لعدد 36 ألف أسرة كويتية.

وبيّن ان الأهم من ذلك الأثر الذي تتركه تلك التوزيعات، حيث استقرار أسعار الأراضي في الفترة القادمة، لافتا الى ان حملة ناظر بيت ستشارك في مؤتمر الكويت الإسكاني لتعلن وجهة نظرها بأن الحكومة تتحرك في الطريق الصحيح لحل أزمة الإسكان، مؤكدا ان الحملة سوف تتابع مدى التزام الحكومة بتنفيذ المشاريع، مبينا ان الحملة تسعى لحل المؤسسات الحكومية ومجلس الأمة على العمل بالسرعة المطلوبة، متمنيا ان يخرج المؤتمر

في البداية قال مشعل المطيري من حملة «ناظر بيت»: ان الحملة سعت وعملت لمدة سنتين لإقرار الجدول الزمني للمشاريع الإسكانية والذي تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء وعرض على مجلس الأمة في ديسمبر الماضي، مشيرا الى ان الحملة تتوقع ان يكون الجدول الزمني المذكور بتوزيع 36 وحدة سكنية في غرب عبدالله المبارك ومدينة المطالع ومناطق أخرى كافي لحل الأزمة الإسكانية، الامر الذي من شأنه ان يساعد في توفير الاستقرار لعدد 36 ألف أسرة كويتية.

وبيّن ان الأهم من ذلك الأثر الذي تتركه تلك التوزيعات، حيث استقرار أسعار الأراضي في الفترة القادمة، لافتا الى ان حملة ناظر بيت ستشارك في مؤتمر الكويت الإسكاني لتعلن وجهة نظرها بأن الحكومة تتحرك في الطريق الصحيح لحل أزمة الإسكان، مؤكدا ان الحملة سوف تتابع مدى التزام الحكومة بتنفيذ المشاريع، مبينا ان الحملة تسعى لحل المؤسسات الحكومية ومجلس الأمة على العمل بالسرعة المطلوبة، متمنيا ان يخرج المؤتمر

**مشعل المطيري: نتمنى ألا تخرج تشريعات جديدة تعوق الجدول الزمني الموضوع لحل الأزمة**

**السائر: نأمل أن يوفق المجلس والحكومة في إيجاد حل للمشكلة الإسكانية**

**الشطي: هناك 109 آلاف عائلة تتضرر يوميا من أزمة السكن**

**المطيري: نأمل أن يحقق المؤتمر طموح وتطلعات المواطنين**

**الشهران: نأمل أن يحقق المؤتمر طموح وتطلعات المواطنين**

حمد العزبي  
ينظم في 9 و10 مارس الجاري مؤتمر الكويت للإسكان تحت رعاية صاحب السمو الأمير، والذي يتضمن ضمن محاوره مفهوم الرعاية الإسكانية، ودور القطاع الخاص بتقديم مساهمة فاعلة في المشكلة السكنية، وإعادة تقديم الرعاية السكنية، وكذلك يشهد المؤتمر حوارا مفتوحا لرئيس مجلس الأمة، وسمو رئيس مجلس الوزراء، ويتطلع كثير من المواطنين لأن يساهم هذا المؤتمر الذي يأتي تحت شعار «فلسفة جديدة وخرطة طريق» في حل المشكلة الإسكانية التي تؤرق الكثير كونيها من المشاكل الأساسية التي تسعى الحكومات المتعاقبة لإيجاد حلول نهائية لها، كما يعملون على نتائج المؤتمر النهائية وتوصياته، خاصة ان المؤتمر سيشترك فيه جميع الأطراف ذات الصلة من الحكومة والبرلمان والقطاع الخاص، مهربين عن امياناتهم بجل سريع وفعال دون تأخير بمشاركة جميع الجهات الحكومية ذات الصلة المشاركة في المؤتمر وتحريك عجلة المشاريع دون توقف بعيدا عن الروتين الحكومي، مؤكدا ان الكويت من الدول الغنية والنفطية ولديها القدرة الكافية على انجاز المشاريع الإسكانية الى جانب ان مساحة الأراضي المستغلة في البلاد تصل 10٪، الامر الذي يؤكد ان لدينا مساحة وافرة لم نستغل، رافضين في الوقت ذاته فكرة التوزيع التي يتم استخدامها عبر تنفيذ المشاريع الإسكانية من خلال البناء العمودي الذي لم يالفه غالبية المجتمع الكويتي.

«الأنباء» استطلعت آراء مجموعة من المواطنين حول هذا المؤتمر وتوقعاتهم فيما يمكن ان يقدمه من حلول فعلية وناجعة فكانت لنا هذه اللقاءات.

## النومس: المؤتمر فرصة سانحة.. و«السكنية» جاهزة لتوزيع 34 ألف وحدة في الـ 3 أعوام القادمة

مسبقا لحل القضية الإسكانية وتحتاج لدعم جميع الأطراف سواء من المجلس او الحكومة بغية تحريك عجلة الإسكان دون ان يعترضها أي تأخير لتنفيذ أكبر قدر من الوحدات السكنية لتغطي جميع الطلبات الإسكانية المترامية.

التي تصل الى (8) آلاف طلب، مؤكدا ان هذه الخطة في تنفيذ الوحدات الإسكانية من شأنها ان تقلل من اعداد الطلبات المترامية التي تؤدي في النهاية مع مرور الوقت لحل القضية الإسكانية. وحول مؤتمر الكويت الإسكاني ومدى مشاركة المؤسسة الفاعلة بهذا المؤتمر أكد النومس ان المؤسسة ستشارك بكل طاقاتها وإمكاناتها المدة من خلال التحضير وتقديم خطتها واستراتيجيتها بعيدة المدى ورؤيتها الحقيقية الواضحة حيث سيتم توضيح جميع الأمور والخطط الإسكانية التي تعمل المؤسسة على تقديمها في خطتها القادمة لحل القضية الإسكانية، مشيرا الى ان المؤتمر الإسكاني يعد فرصة سانحة ومهمة لوضع خارطة طريق عمل فعلية لكل من المجلس والحكومة وصولا لحل المشكلة الإسكانية، لافتا ان المؤسسة لديها خطط معدة

ومشروع الوفرة، وابو حليفة، والصباحية، مشيرا الى ان العام الحالي 2014 سيتم توزيع 13,812 ألف وحدة سكنية، والعام القادم 2015 سيتم توزيع 12 ألف وحدة سكنية، في حين سيشهد عام 2016 توزيع 9 آلاف وحدة سكنية، وبين النومس ان هذه التوزيعات ستكون مغايرة عن الاعوام السابقة سواء في حجم واعداد الوحدات السكنية او نوعيتها من ناحية التصميم الحديثة المتطورة او الاشكال الهندسية والفنية التي سيتم اعتمادها في المشاريع الإسكانية القادمة في كافة المناطق المختلفة، كاشفا في الوقت ذاته النقاب عن رؤية جديدة وخطه سنتهجها المؤسسة في الاعوام القادمة من ناحية زيادة اعداد الوحدات السكنية المنفذة كل عام لتصل الى 20 ألف وحدة سكنية بدلا من (2000) المعمول بها حاليا التي تنفذ كل عام، لتغطي اعداد الطلبات السنوية المتزايدة



عبدالله النومس

كشفت مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية عبدالله النومس عن جاهزية المؤسسة خلال خطتها القادمة لتوزيع 34,812 ألف وحدة سكنية على المواطنين اصحاب الطلبات المقيمة في سجلات المؤسسة في غضون الـ 3 اعوام القادمة (2016، 2015، 2014)، مشيرا الى ان المؤسسة اعدت خطتها طويلة المدى لحل المشكلة الإسكانية والتي تم اعتمادها مؤخرا من مجلس الوزراء ومن ثم تم عرضها على اللجنة الإسكانية بمجلس الأمة بغية التقليل من الطلبات الإسكانية المتزايدة وحلها بأسرع وقت دون الانتظار لافترات طويلة للحصول على حق الرعاية السكنية. وقال النومس في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان التوزيعات ستكون موزعة على عدد من المناطق والمشاريع المختلفة في البلاد بكل من مدينة صباح الأحمد، وجابر الأحمد، وشمال غرب الصليبخات،

## وزارة العدل إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق 2014/3/31 - قاعة 48 - بالدار الثاني بقصر العدل - الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2013/336 ببيع 1- المرفوعة من: فانتة فؤاد راغب أبو عامر ضمسد، 1- سليمان علي سليمان القبيدي 2- أنور عمر سيد الرفاعي 3- عواطف جبار لفتة

أولاً: أوصاف العقار:  
- يقع العقار في منطقة خيطان قطعة 2 شارع رقم 105 منزل رقم 105 ويمثل الوثيقة رقم 94/10242 مخطط رقم م/2014/3000  
- العقار يعطل على شارع وساحة جانبية قائم دور أرضي «أ» و «ب» ثاني التكيف وحدات - بيت سكن خاص.  
ثانياً: شروط المزاد:  
أولاً: يبدأ المزاد بتمن أساسي قدره «مائة وأربعون ألف دينار كويتي» ويشترط للمشاركة في المزاد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل. ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطائه ان يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والصورفات ورسوم التسجيل. ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطائه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الأقل ولا أعيدت الزيادة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع. رابعاً: في حالة ايداع من اعتمد عطائه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر. خامساً: إذا أودع المزاد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة مع يقل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد الزيادة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن. سادساً: إذا لم يتم المزاد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد الزيادة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزاد المتخلف بما يتقص من ثمن العقار. سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتباع المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية. ثامناً: ينشر هذا الإعلان طبقاً للقانون ويطلب المبادرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أي مسؤولية. تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهة. تنبيه:  
1- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالبريد الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.  
2- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.  
3- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه إذا كان من نذعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمتساجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة التمثل.»  
ملحوظة مهمة:  
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسام أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

# الحلول المقترحة للمشكلة الإسكانية قبيل انطلاق مؤتمر الإسكان الأول المقرر في الكويت غداً

## خبراء: وعود حكومية كبيرة لتأمين منزل العمر لكن القدرات محدودة على أرض الواقع

أحمد مغربي

أصبحت المشكلة الإسكانية هاجساً تاريخياً يروع الكثيرين بعد أن فُزت أبعاد المشكلة لتشمل عدداً كبيراً من المواطنين في ظل ارتفاع غير طبيعي لطلبات الراغبين في منزل العمر مقابل ضعف حكومي في تلبية تلك الطلبات على مدار سنوات طويلة مما نسب في نفاذ تلك المشكلة.

«الأنباء» استطلعت آراء مجموعة من الخبراء حول تلك المشكلة وابعادها الاجتماعية والحلول المناسبة لها بمناسبة انطلاق مؤتمر الإسكان الأول فلسفة جديدة. وخارطة طريق بعد غد الأحد حيث اجتمعوا على أن أبرز حلول المشكلة تتمثل في سرعة إشراك القطاع الخاص في تقديم المساعدة من خلال عدم نفوذ الدولة بدور اللاعب الرئيسي في تقديم خدمة الرعاية الإسكانية.

وأضافوا أن حلول الأزمة الإسكانية تتطلب أيضاً وضع قوانين لتشجيع القطاع الخاص على التطوير في الإسكان فضلاً عن طرح أرض للبيع والإعلان عنها ونسق جدول زمني محدد وطويل الأجل بالتزامن مع تقديم حلول مبتكرة وفعالة في تطوير البنية التحتية فضلاً عن ضرورة التحول إلى البناء العمودي عوضاً عن البناء الرئيسي المسيطر حالياً بين عموم المواطنين.. وفيما يلي آراء الخبراء:

الجراح: فرصة حقيقية

بداية قال توفيق الجراح رئيس اتحاد العقاريين أن الأزمة الإسكانية في الكويت أصبحت مثل كرة الثلج التي تكبر مع مرور الوقت، استناداً لأن القاعدة الإسكانية بالكويت تتشكل من الشباب مما يشكل عبئاً إضافياً على المشكلة الراهنة لأنها تستزداد أعداد الطلبات على السكن.

وبين الجراح أن مؤتمر الإسكان الأول يمثل فرصة حقيقية لوضع الحلول الفنية للقضية الإسكانية بمشاركة حقيقية من القطاع الخاص المحلي والخارجي نظراً لأن حلول القضية «فنية» أكثر منها سياسية.

وأكد أنه لا يمكن إشراك القطاع الخاص دون معرفة مشاكله والقضية الإسكانية مرتبطة بأكثر من وزارة مثل الكهرباء والأشغال والبلدية وغيرها، لذلك كان القرار بعقد المؤتمر الإسكاني لسماع وجهات النظر حول القضية الإسكانية، نظراً لأن القطاع الخاص له دور رائد في تنمية الوطن.

بافر: دور للقطاع الخاص

هذا وأكد الوزير والنائب الأسبق أحمد باقر أن كافة الجهود التي قامت بها الحكومة لصياغة القوانين اللازمة لعلاج المشكلة الإسكانية خلال 20 عاماً، مبيناً أن النوايا الطيبة لا تصنع القرارات، لاسيما وأن القرارات يجب أن تكون بشكل علمي ومستندة إلى تجارب



أحمد باقر



توفيق الجراح



قيس الغانم



محمد الهاجري



مرزوق الرشدان



عيد الشهري

### الجراح: حلول القضية «فنية» أكثر منها سياسية

الدول المجاورة. وأضاف أن جميع الجهود السابقة لم تحقق المطلوب منها نظراً لأنها اعتمدت على الحكومة فقط، أي أن الحكومة تقوم بكل شيء وهو الأمر الذي لا يمكن أن يستمر لاسيما وأن الدولة هي المالكة لجميع الأراضي.

وطالب باقر بضرورة إسناد تلك الأراضي إلى القطاع الخاص وعبر شركات مساهمة عامة سعياً لتقديم الخدمة الإسكانية للمواطنين، مبيناً أن دور تلك الشركات سيكون هو البناء والبيع وتوفير كل الخدمات التنموية المطلوبة في حين سيكون دور الحكومة هو الرقابة من خلال رقابة جودة البناء وجودة المواصفات وأيضاً مراقبة الأسعار حتى لا يكون هناك غلاء مستقبلاً في

### باقر: النوايا الطيبة لا تصنع القرارات



### الغانم: نحتاج لهيئة عامة للعقار لتخصيص الأراضي وتنظيم العقار

تلك الأسعار في حين أن دور المواطن سيكون هو الحصول على القرض التمويلي من بنك هذا القانون لم يفعل حتى الآن وهو الأمر الذي يجب العمل على تفعيله على وجه السرعة خلال الفترة المقبلة.

### الغانم: معلومات عقارية

من جهته، طالب أمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم بوجود هيئة عامة للعقار لدراسة المشروعات وتخصيص الأراضي وتنظيم العقار وإصدار معلومات تخص القطاع العقاري، مشيراً إلى أن المعلومات العقارية باتت مشتتة بين العديد من الجهات.

### الهاجري: حلول سريعة

من جهته، طالب مدير عام شركة أوتاد العقارية محمد

الهاجري بضرورة إيجاد حلول سريعة للقضية الإسكانية وعدم الوقوف ضد حقوق المواطنين في الحصول على الرعاية السكنية، مؤكداً أن هذه القضية تتطلب اتفاقاً ملزماً ووضع جدول زمني ومنح القطاع الخاص فرصة المشاركة بكل جدية للمساهمة في حل هذه القضية.

وأشار إلى أن القوانين الإسكانية في الأصل قد نصت على منح المواطن حق الرعاية السكنية خلال 5 إلى 8 سنوات، ولكن الواقع يختلف عن ذلك إذ لا يمكن لطالب هذا الحق الحصول على حقه في السكن الملائم إلا بعد 15 عاماً وأكثر نظراً لعدم القدرة على توفير هذا الحق وعلى ذلك على الدولة مسؤولية في

### الرشدان: متى نشرك «الخاص» في الحلول؟

### الهاجري: نطالب بمنح القطاع الخاص فرصة

### في حل الأزمة

### الشهري: ضرورة توزيع 12 ألف قسيمة سنوية لتقليل عدد المنتظرين

تطبيق القوانين الإسكانية أولاً وثانياً وضع جدول زمني ملزم لها لحل القضية.

### الرشدان: حلول واقعية

كما طالب رئيس مجلس إدارة شركة أبيار للتطوير العقاري مرزوق الرشدان بضرورة اضطلاع السلطتين التشريعية والتنفيذية بمسؤولياتهما في حل القضية الإسكانية، لافتاً إلى أن الحكومة خطت خطوة محمودة على طريق الحل المنشود عبر تعهدها أمام اللجنة الإسكانية بالتعاون مع مجلس الأمة في تذليل كل المعوقات.

وأوضح أن المواطنين متفائلون بقدرة مجلس الأمة على بدء الخطوات الجادة الرامية إلى حل هذه القضية الشائكة والمعقدة التي تتركز في ظل ارتفاع أسعار الأراضي، حيث أن الأوان لإنهاء هذه المعاناة وتقديم حلول حقيقية تتفق مع ما جاء في الاستبيان الذي وضع القضية الإسكانية على رأس الأولويات التي تهم المواطنين.

وشدد على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في الحلول الجديدة التي يعول عليها في الحد من معاناة المواطنين، والتي لم توفقها الحلول التقليدية، ما ساهم في تزايد عدد الطلبات الإسكانية إلى ما يتجاوز 100 ألف طلب في بلد صغير مثل الكويت.

### الشهري: تكاتف الجهود

أما منسق حملة «ناظر بيت» عيد الشهرري فقال إن الحملة وضعت يدها على أساس المشكلة الإسكانية والتمثلة في ارتفاع أسعار الأراضي وبالتالي طلبت وركزت جهودها على ضرورة توفير المزيد من الأراضي حتى تتخفف الأسعار، ومبيناً أن الحملة وجدت في الحل الأمثل للمشكلة الإسكانية في الكويت يتلخص في تحرير الأراضي الممسوكة من قبل الدولة وهو الأمر الذي يتطلب تغيير الفلسفة الإسكانية للحكومة لاسيما أن بذرة القسائم الإسكانية وراء ارتفاع الكويز لاسعار الأراضي. وأكد أن حملة «ناظر بيت» نجحت في الحصول على موافقة الحكومة واعتمادها بضرورة توزيع 12 ألف قسيمة سنوية ووضع جدول زمني لتوزيع تلك القسائم خلال كل عام وهو الأمر الذي سينعكس بصورة إيجابية على تقليل حجم المنتظرين لحق الرعاية السكنية، ومبيناً أن الحملة ستقوم لاحقاً بمتابعة تنفيذ هذا القرار على أرض الواقع.

وحول ظاهرة ارتفاع أسعار الإيجارات، أكد الشهرري أن تلك المشكلة نتجت عن ارتفاع الطلب مقارنة بالمعرض المحدود حالياً وبالتالي فإن الحل الأمثل لذلك سيكون في استمرار بناء المجمعات السكنية والمحدن الجديدة بما يساهم في زيادة نسبة المعرض من الوحدات السكنية وهنا ستخفف الأسعار الإيجارية للوحدات السكنية.

# بلوغ طلبات الإسكان 107 آلاف ولا مفر إلا بطرح أرض جديدة عقاريون: مهما ارتفع بدل الإيجار فلن يتوقف صعود الأسعار

### منى الدغمي عاتق رمضان

جهود المؤسسة العامة للإسكان لم تكف لسد 107 آلاف طلب إسكاني من المواطنين المنتظرين للحصول على السكن الحكومي، وإمام هذه الظاهرة المتفاقمة، ترتفع أسعار العقارات شيئاً فشيئاً، بينما تصعد في المقابل أسعار الإيجار الشهري للشقق السكنية.

من منطلق الأرقام، فإن خطة الدولة لحل الأزمة الإسكانية تتضمن 168 ألف وحدة سكنية.. وحسب تصريحات رسمية، فإنه المؤسسة العامة للرعاية السكنية ستوزع في عام 2014 نحو 13,812 ألف وحدة سكنية وفي عام 2015 ستوزع 12 ألف وحدة سكنية وفي عام 2016 ستوزع 9 آلاف وحدة سكنية.

وتعتبر قيمة رفع بدل الإيجار الذي ينتظر إقراره من مجلس الأمة بمبلغ 250 ديناراً ليس وافياً للإيجار، كما أن مبلغ 70,000 دينار قرض إسكاني ليس بشيء مقابل سوق عقاري لا يملك دخوله إلا بضعف المبالغ السابقة في كل الأحوال.

ورغم كل الجهود، يبدو أن



محمد المخيزيم



سليمان الديليجان

### الديليجان: تضخم متوقع للأسعار رغم زيادة بدل الإيجار

### المخيزيم: «مكره أخاك لا بطل»



### الشداد: بدل الإيجار في جيوب التجار

الأزمة أكبر، فهناك عجز واضح في تلبية طلبات السكن على مدى السنوات الثلاث المقبلة، حيث أن الدولة مطالبة بتوفير نحو 133 ألف وحدة سكنية.

ومن منطلق هذه الأرقام يواجه الشباب الكويتي مأساة الحصول على مسكن، حتى يصطدم بواقع آخر أصعب وهو الارتفاع الخفيف والمتزايد في أسعار إيجار بعض الشقق، التي باتت تشكل ميزانية لتتهم جزءاً كبيراً من راتب الموظف الذي يجد نفسه في نهاية الشهر مديناً.

فلا خيار أمام الكويتي غير الإيجار إما في شقق داخل السكن الخاص أو في شقة في إحدى العمارات والتي أغلبها لا تتناسب مع ثقافة بعض

المواطنين الكويتيين للفقدانها للخصوصية. أما بخصوص السكن الخاص فإن إيجاره يتجاوز الـ 1000 دينار ولا يتناسب والقدرة المالية لغالبية الشباب الكويتي المقبل حديثاً على الزواج.

عقاريون توقعوا عبر «الأنباء» ارتفاع إيجارات الشقق التي عقب إقرار البرلمان زيادة بدل الإيجار 250 ديناراً، نتيجة زيادة تضخم الأسعار التي يشهدها السوق، وتراجع المعروض من هذه الشقق مقابل الطلب.

وأضافوا أن زيادة بدل الإيجار تدخل في النهاية في جيوب التجار، على حساب المستأجرين، مما يزيد المشكلة تعقيداً. واقترح البعض قيام الدولة ببناء عمارات استثمارية للكويتيين بشكل مؤقت في مناطق سكنية، لحين حصولهم على مساكن، للحد من ارتفاع الإيجارات.

### سليمان الديليجان

ويقول الخبير العقاري سليمان الديليجان إنه غير مؤيد لإقرار مجلس الأمة زيادة بدل الإيجار، لما لذلك من انعكاسات سلبية، كارتفاع الإيجارات، وتضخم الأسعار خلال الفترة المقبلة لنسب

تتراوح فيما بين 30 و50٪ في بعض المناطق. واقترح أن تقوم الحكومة بطرح مناطق استثمارية جديدة تلبي طلبات الإسكان المتزايدة بالسوق. وتوقع الديليجان ارتفاع أسعار إيجارات الشقق التي يطنها الكويتيون بنفس القيمة التي يقرها البرلمان.

ولفت إلى أن الحكومة تصرف سنوياً في حدود 190 مليون دينار بدلات إيجار، وأنه بعد رفع زيادة بدل الإيجار من 100 دينار إلى 250 ديناراً ستكون زيادة بدل الإيجارات في حدود 60 أو 65٪ للفترة المقبلة.

### محمد المخيزيم

كما يقول الخبير العقاري محمد المخيزيم أن دخول بعض المواطنين على خط تأجير الشقق، ظاهرة تنتج لشعورهم باليأس لعدم حصولهم على مساكن من الدولة، بجانب ارتفاع أعداد حالات الطلاق بالكويت والتي تزيد من نسبة الطلب على تلك الشقق وتؤثر بالتبعية في ارتفاع أسعار إيجاراتها. ويضيف المخيزيم أن السوق يشهد زيادة تضخم بالأسعار بنسبة 4٪ سنوياً، نتيجة وجود سيولة مالية كبيرة

بالسوق غير مستغلة، مما رفع من سعر العقارات والأراضي، وبالتالي زادت بالتبعية أسعار إيجارات الشقق لمستويات لم يشهدها السوق منذ أزمة المناخ.

ويقول إن زيادة الرواتب أيضاً تزيد من التضخم وتقلل من القيمة الشرائية للدينار، مشيراً إلى أنه وفق إحصاءات عالمية، فإن معدل قيمة المسكن لا تتجاوز 35٪ من مجموع الراتب، وبالكويت يصل معدل السكن 70٪ من قيمة الراتب، مبيناً أنه من الضروري تقنين الأسعار ليتناسب مع معدلات الرواتب.

### عبدالعزیز الشداد

من جانبه، يقول نائب رئيس اتحاد مقيمي العقار عبدالعزيز الشداد أن زيادة بدل الإيجار ستدخل في جيوب ملاك العقارات الذين سيرفعون الإيجارات بمقدار الزيادة التي أقرها البرلمان.

ولعلاج مشكلة ارتفاع الأسعار، يقول الشداد: «من الأهمية بمكان، توفير الدولة لأراض جديدة وتخصيصها لبناء عمارات استثمارية عليها، يتم تأجيرها للمواطنين لحين حصولهم على مساكن من الدولة».



المشكلة الإسكانية في الكويت تحتاج لحلول سريعة وعملية وتكاتف بين السلطتين